الأمم المتحدة
S/2017/202
مجلس الأمن
Distr.: General
9 March 2017
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٠٥ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، وأعرَب فيه، مع مراعاة الأولويات الاستراتيجية والتوصيات التي حددها سلفي في رسالته المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/151) نتيجة للاستعراض الاستراتيجي لليونيفيل، عن الحاجة إلى إجراء عملية متابعة واستكمال، وطلب إليّ أن أقوم، بحلول شباط/فبراير ٢٠١٧، باستعراض استراتيجي لليونيفيل، يشمل دراسة هيكل عنصريها النظامي والمدني وما يتصل بهما من موارد سعيا إلى كفالة أن تكون البعثة مشكّلة على أنسب وجه للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. ولم يشمل نطاق الاستعراض الاستراتيجي ولاية البعثة أو الحد الأقصى المأذون به لقوامها البالغ ٠٠٠ ١٥ جندي على النحو المحدد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ووفقا للقرار ٢٣٠٥ (٢٠١٦)، وبعد التشاور مع الطرفين وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لليونيفيل وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وعملا بالاستعراضات المكتبية التي أعدتها اليونيفيل بالتشاور الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، قام فريق متعدد التخصصات من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بزيارة لليونيفيل في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. واجتمع الفريق مع مسؤولين من لبنان وإسرائيل وكيانات الأمم المتحدة وممثلي البلدان المساهمة بقوات وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وتولى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، القاسم وين، قيادة فريق الاستعراض الذي ضم ممثلين عن مكتب العمليات والشؤون العسكرية، وشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب، وإدارة الدعم الميداني. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أجريت دراسة للقدرات العسكرية لليونيفيل، استُرشد فيها بالاستعراض الاستراتيجي.

130317 130317 17-03832 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

وجرى الاستعراض الاستراتيجي خلال فترة شهدت إحراز تقدم سياسي في لبنان، مع انتخاب الرئيس ميشال عون، وتعيين رئيس الوزراء سعد الحريري، وتشكيل الحكومة الجديدة، وإن كان ذلك ضمن سياق عام يكتنفه الغموض، ولا سيما نتيجة استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية.

وعلى الرغم من جو الهدوء والاستقرار الذي لا يزال سائدا على طول الخط الأزرق، لم يتحقق أي تقدم ملموس نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل، حسبما يدعو إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبعد أكثر من ١٠ سنوات على اتخاذ ذلك القرار، لا تزال الأسباب الجذرية للنزاع، إلى حد كبير، دون معالجة. وتقع على عاتق كل من لبنان وإسرائيل مسؤولية الوفاء بالتزاماته بموجب القرار.

ولا يزال يتعين بذل جهود متواصلة لكفالة خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة عدا ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل. ويجب أن تفي الحكومة اللبنانية بتعهدها بزيادة مشاركتها ومشاركة وزاراتها ومؤسساتها الأمنية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتعزيز وجودها في جنوب لبنان، مما يؤدي إلى زيادة بسط سلطة الدولة في الجنوب. ويشمل هذا زيادة قدرات الجيش اللبناني وتوسيع نطاق وجوده في جنوب لبنان وفي المياه الإقليمية اللبنانية.

وتستمر خروقات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني بلا هوادة، في انتهاك للسيادة اللبنانية والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتتعارض هذه التحليقات التي تجري بوتيرة شبه يومية مع الجهود التي تبذلها اليونيفيل للحد من التوترات وتؤثر سلبا على مصداقية الجيش اللبناني واليونيفيل. كما أن استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقةٍ متاخمة له إلى الشمال من الخط الأزرق يشكل انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويجب على إسرائيل الكف عن تلك الانتهاكات.

وخلال الاستعراض، أكد كلا الطرفين استمرار التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبالحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق. واتفق الطرفان أيضا على أهمية اليونيفيل وضرورة الإبقاء على تكوين البعثة ونشرها، بما في ذلك فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لها، بقوامها الحالي في منطقة عملياتها. ولا لبنان وإسرائيل يتعاملان بحذر شديد مع أي تعديل في قدرات البعثة أو هيكلها أو أنشطتها، مشددَين على أن التركيز، في ظل انعدام اليقين الحالي، ينبغي أن يكون على الحد من المخاطر.

واستعرض الفريق التقدم المحرز على صعيد الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل والسبل التي يمكن اتباعها لتسريع وتيرته. ويشكل الحوار الاستراتيجي وسيلة ليس فقط لتعزيز قدرات الجيش اللبناني على تولي مسؤوليات أمنية أكبر في جنوب لبنان وفي المياه الإقليمية اللبنانية، بل أيضا لتيسير إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

ومنذ عام ٢٠١٢، لم تتراجع الأعباء الملقاة على عاتق الجيش اللبناني؛ بل إنها تزايدت. فلا يزال الجيش اللبناني يواجه تحديات أمنية متعددة، ولا سيما على طول الحدود الشمالية والشرقية للبلد. ونتيجة لهذه الحالة، يحتفظ الجيش اللبناني فقط بلوائين مخفضي القوام في منطقة جنوب نهر الليطاني. وبالتالي، فإن وجود الوجه الأكثر وضوحا لسلطة الدولة اللبنانية في جنوب لبنان لم يزد على النحو المتوقع.

وأقر الاستعراض بأن اليونيفيل، من خلال الحوار الاستراتيجي، وبالتنسيق مع مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، وبناء على الجهود السابقة التي بذلتها مجموعة الدعم الدولية للبنان، تدعم جهود الحكومة اللبنانية لتعزيز قدرة الجيش اللبناني على أداء المهام المنوطة به بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية التي حددها الجيش اللبناني. وفي هذا الصدد، شجع الاستعراض اليونيفيل والجيش اللبناني على مواصلة دراسة وبلورة احتمال إنشاء ”لواء نموذجي“ مكرس لقطاع جنوب نهر الليطاني في منطقة عمليات اليونيفيل، وذلك كخطوة ملموسة نحو تعزيز قدرة الجيش اللبناني على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، سلّم الاستعراض بأهمية تولي الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني المساءلة والمسؤولية في هذا الصدد.

وأكد الاستعراض مجددا الدور الأساسي لترتيبات الاتصال والتنسيق التي وضعتها اليونيفيل مع الطرفين، على الصعيد الثنائي ومن خلال الآلية الثلاثية، في حالات فض النزاعات ونزع فتيل التوترات، وكذلك تعزيز التعاون وبناء الثقة. ولا يزال أحد الأهداف الرئيسية لمشاركة اليونيفيل مع الطرفين يتمثل في مساعدة الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي على إيجاد ترتيبات أمنية يتفق عليها الطرفان والاتفاق على تدابير لبناء الثقة من أجل التقليل من احتمال حصول توترات أو حوادث، ولا سيما في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. ويشمل هذا مواصلة اليونيفيل بذل جهودها لدى الطرفين لتحديد علامات الخط الأزرق بشكل واضح على الأرض.

وخلص الاستعراض إلى أن القوة بوجه عام مهيأة جيدا لتنفيذ المهام المنوطة بها. ولا تزال اليونيفيل قوة متنقلة ومرنة وذات مصداقية. ويسهم أثر الردع الذي تفرضه الكثافة العالية لقوات اليونيفيل في منطقة العمليات، إلى جانب أكثر من ٤٠٠ من الأنشطة التنفيذية اليومية، بما في ذلك الدوريات البرية والجوية، ونقاط التفتيش ومهام المراقبة، في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي حين أن العلاقة بين اليونيفيل والسكان المحليين تُعد إيجابية عموما، تحصل حوادث معزولة، بعضها خطير، تؤثر أحيانا في حرية تنقل اليونيفيل. وقمتُ بحثّ السلطات اللبنانية على مواصلة التعاون مع اليونيفيل لضمان الحماية الكافية لحفظة السلام، وكذلك حرية التنقل في جميع أنحاء منطقة العمليات.

ولاحظ الاستعراض الدور الهام الذي تضطلع به فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لليونيفيل في توفير التدريب والدعم للبحرية التابعة للجيش اللبناني من أجل منع الدخول غير المأذون به عبر البحر للأسلحة أو ما يتصل بها من مواد إلى لبنان، من خلال عمليات الاعتراض البحري. ومن خلال تهيئة بيئة بحرية مستقرة وآمنة، فإن فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لليونيفيل لا تسهم فقط في تعزيز التجارة البحرية، بل إنها تمنع أيضا استخدام المياه الإقليمية اللبنانية لأغراض غير مشروعة وتخفف من الآثار الجانبية التي تخلّفها الأزمات الإقليمية عبر البحر الأبيض المتوسط.

وتضمّن الاستعراض تقييما لأثر مختلف أنشطة التواصل المجتمعي التي تضطلع بها اليونيفيل، بما ذلك الأنشطة الممولة من بعض الوحدات الوطنية التابعة لليونيفيل وتلك الممولة من الميزانية المقررة للبعثة في شكل مشاريعٍ سريعة الأثر وأنشطةِ اتصالاتٍ استراتيجية. ويُتوخى من المشاريع السريعة الأثر تعزيز الروابط بين اليونيفيل والمجتمعات المحلية وتلبية بعض الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان. كما أن هذه المشاريع تسهم في تنسيق مشاركة البعثة مع المجتمعات المحلية بما يتماشى مع أولويات السلطات الوطنية. ومن خلال المشاريع السريعة الأثر، تسعى البعثة إلى ضمان التوزيع الجغرافي العادل لأنشطة التواصل المجتمعي التي تضطلع بها.

وأظهر الاستعراض أن الأولويات الاستراتيجية المحددة في الاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٢ تظل قائمة إلى حد كبير ولكن ينبغي تكييفها بحيث تراعي الديناميات الإقليمية المتغيرة والسياق الداخلي في لبنان. وتم التسليم بأن الإخفاق في تحقيق الأهداف السياسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أي التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، يعرّض للخطر بشكل متزايد الهدوء النسبي الذي تحقق في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق. والأهم من ذلك، هناك حاجة إلى استمرار جهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة وعملها مع المحاورين السياسيين والعسكريين في لبنان وإسرائيل، من خلال المساعي الحميدة للمنسق الخاص لشؤون لبنان ورئيس البعثة وقائد قوة اليونيفيل، لكفالة الحفاظ على وقف الأعمال العدائية وإحراز تقدم صوب التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، لا تزال المشاركة المنسقة مع المجتمع الدولي ضرورية لتعزيز الدعم من أجل زيادة قدرة الجيش اللبناني وبسط سلطة الدولة في الجنوب.

وفي الوقت نفسه، تعكس الأولويات الاستراتيجية المستكملة زيادة التركيز على المنع، بما في ذلك من خلال وجود اليونيفيل وأنشطتها التنفيذية وغير التنفيذية، في محاولة للتخفيف من حدة المخاطر في الوقت المناسب، وبالتالي منع تصعّد الحوادث الصغيرة إلى أعمال عنف أوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، سلّم الاستعراض بأهمية استمرار اليونيفيل في اتخاذ خطوات، وإن كانت تدريجية، لتهيئة المجال لتمكين الطرفين من الانتقال من الوقف الهشّ للأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار. ويسرّني استمرار استعداد الطرفين للمشاركة مع اليونيفيل في اتخاذ تدابير عملية وبنّاءة للمحافظة على الهدوء وكفالة الاستقرار. ورغم

أن اليونيفيل لم تحدد أي تهديد وشيك بالعنف المادي ضد المدنيين، فإن الاستعراض تناول أيضا الحاجة إلى كفالة التأهب للعمليات، ولا سيما فيما يتعلق بولاية حماية المدنيين الموكلة إلى البعثة.

وقد حدد الاستعراض الاستراتيجي الأولويات الاستراتيجية الثلاث التالية في تنفيذ ولاية اليونيفيل:

(أ) ينبغي لليونيفيل، بالتنسيق الوثيق مع مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، أن تواصل تعزيز الأخذ بنهج متكامل وشامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من أجل تحقيق جملة أمور من بينها ما يلي:

'١' دعم الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لزيادة مشاركتها ومشاركة وزاراتها ومؤسساتها الأمنية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتعزيز وجودها في جنوب لبنان، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة بسط سلطة الدولة في الجنوب؛

'٢' دعم الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لزيادة قدرات الجيش اللبناني ووجوده في جنوب لبنان والمياه الإقليمية اللبنانية بوتيرة متسارعة، ولا سيما فيما يتعلق بالقدرات البرية والبحرية ذات الأولوية، من خلال الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل ومن خلال جهود التواصل التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية للبنان، حسب الاقتضاء، ليس فقط باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتولي السيطرة الأمنية الفعالة والمستدامة بشكل تدريجي في منطقة عمليات اليونيفيل وفي المياه الإقليمية اللبنانية، بل أيضا بوصف ذلك عنصرا رئيسيا في دعم الخطوات الرامية إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار؛

(ب) ينبغي لليونيفيل أن تتخذ جميع الإجراءات الوقائية اللازمة للحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق وفي منطقة عملياتها، بما في ذلك كوسيلة لبناء الثقة بين الطرفين والإسهام في تهيئة الظروف المواتية للانتقال من وقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل؛

(ج) ينبغي أن يكون لدى اليونيفيل، دون الإخلال بمسؤوليات الطرفين ووفقا لولايتها، خطط قائمة للطوارئ وينبغي أن تكون مستعدة لتنفيذ ولايتها بفعالية وأمان في الحالات القصوى، ولا سيما الوفاء بالمسؤولية المنوطة بها عن حماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف المادي، في حدود الوسائل والقدرات المتاحة لها.

ويتمثل التوجيه السياسي الاستراتيجي العام في الإبقاء على اليونيفيل بقوامها وتكوينها وتشكيلها الحالي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاستعراض الاستراتيجي، وتمشيا مع صلاحياته وسعيا لتحقيق الأولويات الاستراتيجية المذكورة أعلاه، قدم عددا

من التوصيات لكفالة أن تتمكن القوة من الوفاء بالمهام المنوطة بها على النحو الأمثل، مع الحفاظ على فعاليتها التنفيذية براً وجواً وبحراً. ومن خلال الاستعراض الاستراتيجي، تم تحديد عدد من المكاسب التي يُحتمل أن تتحقق في الكفاءة. وقد أُرفق بهذه الرسالة موجز للتوصيات (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

## مرفق الرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

## موجز التوصيات

### حماية المدنيين

١ - مع مراعاة أن المسؤولية الأساسية عن الحماية تقع على عاتق الدولة المضيفة، ينبغي وضع ترتيبات للاتصال بخصوص وضع خطط الحماية في حالات الطوارئ مع الحكومة اللبنانية، وكذلك مع مكتب منسّق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وشركاء فريق الأمم المتحدة القطري ذوي الصلة.

٢ - وينبغي أن تستغل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) التقدّم الذي أحرزته في مجال التخطيط لحماية المدنيين في حالات الطوارئ من خلال توسيع نطاق التخطيط ليغطي مستويي القطاعات والوحدات وإجراء التدريبات العملية الدورية والاستعداد اللوجستي، وذلك لضمان التزام البلدان المساهمة بقوات بتنفيذ هذه الخطط وبالاضطلاع بولاية القوة على صعيد حماية المدنيين، إذا اقتضت الحالة ذلك.

### آلية الحوار الاستراتيجي

٣ - تماشيا مع خطة تنمية قدرات الجيش اللبناني، وخطة الحوار الاستراتيجي، ومع الاستفادة، حسب الاقتضاء، من الجهود السابقة التي قامت بها مجموعة الدعم الدولية للبنان على صعيد التنسيق، ينبغي أن يراعى في الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل إيلاء الأولوية لما أفاد به الجيش من احتياجات تلزمه لبناء قدراته في البر والبحر، ألا وهي:

(أ) ”لواء نموذجي“ للجيش اللبناني في منطقة عمليات اليونيفيل؛

(ب) أصول بحرية (سفينة حفر سواحل)؛

(ج) مركز إقليمي تابع للجيش اللبناني للتعاون المدني - العسكري في الجنوب في منطقة عمليات اليونيفيل.

٤ - ومن خلال الحوار الاستراتيجي، ينبغي أن تضع اليونيفيل والجيش اللبناني مجموعة من المقاييس المرجعية والجداول الزمنية بهدف مواصلة تطوير مفهوم ”اللواء النموذجي“ وضمان قابليته للاستدامة من حيث ملاك الأفراد والمعدات والتدريب والقواعد والموارد. وهذا من شأنه أن يزيد من قدرات أفراد الجيش اللبناني الموجودين بالفعل في منطقة عمليات اليونيفيل، إلى جانب زيادة وجود الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني. وسييسّر اللواء القيام بالعمليات المشتركة بصورة أوثق، حيث ستقدم اليونيفيل ”المشورة والمساعدة“ للأفرقة على اختلاف مستوياتها لتوجيه القادة في الجيش اللبناني.

٥ - ومن خلال الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل، ينبغي أن يضعا مجموعة من المقاييس المرجعية والجداول الزمنية بهدف إنشاء كادر مخصص من أفراد البحرية المدرَّبين والمتمرسين الذين يمكنهم، من خلال التدريب المتواصل، الاضطلاع بدور المدربين.

٦ - وينبغي أن تقوم اليونيفيل، بالتشاور مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، بالنظر في أفضل السبل لحشد الدعم لتطوير القدرات البرية والبحرية التي حددها الجيش اللبناني كمسائل ذات أولوية، بما في ذلك إمكانية تنظيم مؤتمر للمانحين على سبيل متابعة المؤتمر الوزاري المعني بتقديم الدعم الدولي للجيش اللبناني، الذي عُقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وكذلك إنشاء نظام لتتبع التقدم المحرز في بناء القدرات فيما يتصل بالمهام الصادر بها تكليف في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وضمان خضوع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني للمساءلة وتحمّلهما المسؤولية في هذا الصدد.

٧ - وسعياً إلى تعزيز وتيسير عملية حشد الموارد للاحتياجات ذات الأولوية التي حددها الجيش اللبناني، وإلى الإسراع بوتيرة هذه العملية، وتجنّبا لازدواجية الجهود، ينبغي أن تواصل اليونيفيل تعاونها مع اللجنة العسكرية التنفيذية، التي يتشارك في رئاستها الجيش اللبناني ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، بشأن تنسيق المساعدات المقدمة إلى الجيش اللبناني من مانحين متعددين.

٨ - وينبغي أن يحتفظ رئيس البعثة وقائد القوة بدور التوجيه السياسي العام لعملية الحوار الاستراتيجي والإشراف عليها، وهو الدور الذي يتولّى تنسيقه حاليا نائب قائد القوة. وفي إطار السعي إلى تعزيز وتوسيع نطاق قدرة اليونيفيل على الوصول إلى الأوساط الدبلوماسية الدولية ومجتمع والجهات المانحة الدولية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات، تُوصَى اليونيفيل، في إطار من التنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وبما يتماشى مع الأولوية الاستراتيجية المتمثلة في كفالة اتّباع نهج متكامل حيال دعم بناء القدرات في الجيش اللبناني، بأن تعزِّز الدور الذي يقوم به نائب رئيس البعثة وعنصرها الفني المدني في الحوار الاستراتيجي، وذلك في إطار التوجيه العام لرئيس البعثة وقائد القوة.

## الاتصال والتنسيق مع الأطراف

٩ - ينبغي أن تُوظَّف جميع الأصول بصورة متضافرة وأن يُكفل وجود العلاقات التآزرية بين فرع الاتصال في اليونيفيل والقوات القطاعية وفريق المراقبين في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الكامل لجميع القدرات، ولا سيما عند القيام بدور المسعف الأول عند وقوع الحوادث.

١٠ - وينبغي تعزيز فرع الاتصال في اليونيفيل، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك لنشره جنوب الخط الأزرق.

١١ - وللارتقاء بمستوى الاتصال الحالي وإتاحة المجال لإجراء حوار استراتيجي مع جيش الدفاع الإسرائيلي وغيره من السلطات الإسرائيلية بشأن المسائل المتصلة بولاية اليونيفيل، يظل إنشاء مكتب في تل أبيب، الذي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أمرا ذا أهمية حيوية لليونيفيل.

## هيكل العناصر النظامية والمدنية لليونيفيل

### القوات البرية

١٢ - ينبغي استكشاف السبل لمواصلة تعزيز تغطية وفعالية العمليات المنسقة بين اليونيفيل والجيش اللبناني.

١٣ - وعلى الرغم من أن التوجّه السياسي الاستراتيجي العام هو الإبقاء على القوات البرية لليونيفيل كما هي من حيث القوام والتكوين والتشكيل، فقد تمخّض تحليل لتناسب حجم القوات مع المهام الموكلة إليها أُجري في إطار دراسة القدرات العسكرية لليونيفيل عن عدد من التوصيات الهادفة إلى ضمان وفاء اليونيفيل بالمهام الموكلة إليها على النحو الأمثل.

١٤ - وينبغي إيلاء الأولوية لأعمال مجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم من أجل تحقيق المكاسب عن طريق زيادة الكفاءة.

### فرقة العمل البحرية المؤقتة

١٥ - يتوخّى التوجيه السياسي الاستراتيجي العام الحفاظ على الفعالية العملياتية لفرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لليونيفيل. وعلى ضوء هذا التوجيه، تمخّض تحليل لتناسب أسطول السفن مع المهام أجري في إطار دراسة القدرات العسكرية لليونيفيل عن عدد من التوصيات الهادفة إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في أسلوب اضطلاع فرقة العمل البحرية المؤقتة بالمهام الموكلة إليها:

(أ) ينبغي تعديل تشكيل فرقة العمل البحرية المؤقتة تدريجيا حتى يصبح أسطولها بأكمله مكوّنا من الطرّادات. ويستتبع هذا التعديل التخلّص من قطعة واحدة لسفينة حفر سواحل/زورق دورية سريع والاستعاضة عن قطعة أخرى من نفس النوع بطرّادة، ليصبح الأسطول المعاد تشكيله أقوى، حيث يتكون من ست طرادات. ويمكن أن تتم عملية إعادة التشكيل المتوخاة بحلول نهاية عام ٢٠١٨، مع توقُّع أن يكون بوسع الشركاء مساعدة القوات البحرية في الجيش اللبناني على تحسين قدراتها، بما في ذلك من خلال السعي إلى اقتناء سفينة حفر سواحل عبر آلية الحوار الاستراتيجي ومجموعة الدعم الدولية للبنان، حسب الاقتضاء؛

(ب) ينبغي خفض عدد ساعات طيران مروحيتي فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لليونيفيل من ٤٥ ساعة شهريا إلى ٢٥، وهو ما يكافئ حجم استخدامهما الفعلي؛

(ج) ينبغي خفض الحد الأقصى للعدد الكلي لأفراد الطواقم البحرية على نطاق فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لليونيفيل، بما في ذلك مقر فرقة العمل البحرية المؤقتة، من ٢٠٠ ١ فرد إلى ٩٠٠.

١٦ - وينبغي استكشاف سبل تعزيز فعالية العمليات المنسقة بين اليونيفيل والقوات البحرية بالجيش اللبناني، بما في ذلك عن طريق زيادة الوجود المتواصل للقوات البحرية في البحر إلى ٧٢ ساعة أسبوعيا وتعزيز إمكانية التعويل على محطات الرادارات الساحلية لدى إجراء عمليات الاعتراض البحري.

## أنشطة التواصل المجتمعي

١٧ - دعما للتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتحقيق الأولويات الاستراتيجية للبعثة، ينبغي أن تستهدف أنشطة التواصل المجتمعي التي تقوم بها اليونيفيل ما يلي: المساعدة على إقامة علاقات طيبة بين البعثة والمجتمعات المحلية وضمان حماية البعثة وتمكينها من القيام بعملها بحرّية؛ والنشر الكامل للجيش اللبناني في جنوب لبنان وممارسته للسيطرة الفعلية في تلك المنطقة؛ ودعم جهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى زيادة مشاركتها في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ووجودها في جنوب لبنان، وبالتالي تحقيق مزيد من بسط سلطة الدولة في الجنوب.

١٨ - ولضمان تخطيط وتنفيذ أنشطة التواصل المجتمعي باعتبارها أنشطة تتم على مستوى البعثة بأكملها، ينبغي تنظيم ما تقوم به اليونيفيل من تفاعل في خطّي عمل مترابطين تحت الإدارة اليومية لنائب رئيس البعثة، ألا وهما: التواصل والأنشطة البرنامجية (أنشطة منطوية على تكلفة وأخرى غير منطوية على تكلفة)؛ والاتصالات الاستراتيجية.

١٩ - ولتعزيز الاتساق والفعالية في جهود اليونيفيل على صعيدي التواصل المجتمعي وجهودها البرنامجية، يوصى بأن تنشئ اليونيفيل مجلسا للتواصل المجتمعي يتولّى قيادته نائب رئيس البعثة ويضم: رئيس الأركان العسكرية، ونائب رئيس الأركان للعمليات، وقادة أفرع الشؤون المدنية و J9 والتعاون المدني - العسكري، وقادة القطاعات، وذلك لضمان ما يلي:

(أ) وضع الأولويات والمعايير السنوية للبعثة لتوجيه جميع أنشطة التواصل المجتمعي والأنشطة البرنامجية (الأنشطة المنطوية على تكلفة وغير المنطوية على تكلفة) لتحقيق الأهداف الواردة أعلاه؛

(ب) مراعاة الحساسيات الثقافية في أنشطة التواصل المجتمعي والأنشطة البرنامجية التي تقوم بها البعثة، وتوزيع هذه الأنشطة بصورة متكافئة في مختلف أنحاء منطقة العمليات؛

(ج) الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية في إطار من التشاور الوثيق مع المؤسسات البلدية أو المركزية في الحكومة اللبنانية، وكونه واضحا للعيان، أينما كان هذا ممكنا عمليا وملائما، أنها خاضعة لقيادة هذه المؤسسات؛

(د) تحديد فرص التنسيق مع الجيش اللبناني أو إشراكه، أينما كان هذا منطبقا على الواقع وملائما، في تنفيذ الأنشطة البرنامجية؛

(هـ) تنسيق الأنشطة البرنامجية مع الفريق القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتفادي الازدواجية وكفالة تحقُّق علاقات التآزر حيثما أمكن؛

(و) تقييم أثر جهود اليونيفيل في مجال التواصل المجتمعي بانتظام، بما في ذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للبعثة، وإجراء تقييمات مشتركة ممنهجة لجميع أنشطة التواصل المجتمعي وإجراء استطلاعات الرأي العام.

٢٠ - وسعيا إلى تعزيز إسهام أنشطة التواصل المجتمعي في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتحديدا نشر الجيش اللبناني في جميع أنحاء الجنوب، ينبغي أن تقوم اليونيفيل، حيثما كان ذلك منطبقا على الواقع وملائما، بإشراك الجيش اللبناني في تنفيذ الأنشطة البرنامجية للبعثة. وفي حال قامت الحكومة اللبنانية بإنشاء مركز إقليمي للتعاون المدني - العسكري في الجنوب، ينبغي أن يقوم المركز بدور جهة التنسيق لتخطيط وتنظيم أنشطة التواصل المجتمعي المنسّقة أو المشتركة.

٢١ - وينبغي أن تستمر اليونيفيل في الاحتفاظ بميزانية سنوية للمشاريع السريعة الأثر يبلغ حجمها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار خلال فترة السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. وينبغي أن تكفل هذه المشاريع التوزيع الجغرافي المتوازن للأنشطة وأن تكون متوافقة مع الأولويات والخطط الوطنية للحكومة اللبنانية. وينبغي إيلاء الأولوية لأنشطة التعاون المدني - العسكري التي تُنفّذ بالتنسيق مع الجيش اللبناني أو بالاشتراك معه. وينبغي النظر في إقامة المشاريع السريعة الأثر التي تشارك في تمويلها السلطات البلدية أو المركزية.

٢٢ - ولتعزيز أثر أنشطة التواصل المجتمعي، ينبغي أن يولي قسم الشؤون المدنية في اليونيفيل الأولوية لما يلي: الاتصال والتفاعل مع الوزارات والأجهزة الأمنية الرئيسية في الحكومة اللبنانية، بالتنسيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان والفريق القطري؛ ورصد أنشطة التواصل المجتمعي التي تقوم بها البعثة وتقييمها والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى التفاعل المستمر مع المجتمعات المحلية في الجنوب.

٢٣ - ودعما لإجراء التقييمات المحسَّنة لأثر أنشطة التواصل المجتمعي، يمكن تبسيط استطلاعات الرأي العام التي يديرها قسم الشؤون المدنية لإتاحة المجال لإجراء الاستطلاعات بمزيد من المرونة والانتظام، بحيث تسهم تحليلاتها في تخطيط وتنفيذ أنشطة التواصل المجتمعي.

٢٤ - ولتعزيز تنسيق أنشطة التعاون المدني - العسكري، ينبغي أن تصدر التكليفات لوحدة التعاون المدني - العسكري التابعة لقائد القوة من فرع J9، وأن تكون الوحدة مسؤولة أمام

رئيس الأركان العسكرية من خلال رئيس فرع J9، مع تولّيها مسؤولية دعم تخطيط وتنفيذ وإيصال وتقييم الأنشطة البرنامجية على المستوى القطاعي.

٢٥ - ولتعزيز اتساق الاتصالات الاستراتيجية لليونيفيل وتعزيز إيصالها، ينبغي تقليص قوام وحدة التواصل المجتمعي العسكرية من ٥٥ فردا إلى ٢٥، وينبغي دمجها مع مكتب الإعلام لإنشاء وحدة للاتصالات الاستراتيجية للبعثة يعمل فيها أفراد من ثلاثة على الأقل من البلدان المساهمة بقوات ويرأسها موظف برتبة ف-٥ (الرئيس الحالي لمكتب الإعلام)، يكون مسؤولا أمام نائب رئيس البعثة.

٢٦ - وبالإضافة إلى التنفيذ الكامل للتوصيات المنبثقة عن استعراض ملاك الموظفين المدنيين لعام ٢٠١٣ على مدى ثلاث سنوات، ينبغي أن تستمر اليونيفيل في تحقيق الاستغلال الأمثل لملاك موظفيها ومواردها لدعم تنفيذ ولايتها على نحو فعّال وكفؤ من حيث التكلفة، وأن تقدم في هذا الصدد مقترحات ذات صلة بهذا الموضوع لميزانيات الفترتين ٢٠١٩/٢٠١٨ و ٢٠٢٠/٢٠١٩.

## تكامل البعثة وتنسيقها

٢٧ - ينبغي إنشاء وظيفة مدنية لرئيس الديوان في مكتب رئيس البعثة وقائد القوة، ضمن حدود الموارد المتاحة، برتبة مد-١، لتعزيز تكامل البعثة وتنسيقها.